

وزير العدل ابراهيم نجار لـ «الحوادث»:

سألتصرف بشكل مهني ووفقاً للأصول في قضية شهود الزور

■ كلام الحريري الاخير يشكل منعطفاً كبيراً في موضوع العلاقة بينه وبين سوريا
■ العماد عون لم يتناولني شخصياً لكنه تظلم وتذمر من تسريبات

الوزير نجار: سأكرر لك من استعجل الشيء قبل
اوانه عوقب بحرمانه.

الحوادث: ماذا عن طلبك معلومات عن شهود الزور من
بيلمار وفرانسين؟

الوزير نجار: هذا الموضوع سابق لاوانه، ولكن
هناك معلومات واضحة عن الإجراءات التي قام بها
القضاء اللبناني، هناك ملاحقات متعددة وموثقة
وتتضمن تاريخاً صحيحاً كما انها حددت في
سجلات المحاكم. هناك ادعاءات وأمر تاتي من
ضمن المهمة التي أسندت الي وفقاً لقرار مجلس
الوزراء، وسأخرج عنها عندما يطرح الموضوع وفقاً
للأصول.

الحوادث: كان لافتاً استقبال الرئيس الاسد للواء جميل
السيد لمدة ساعتين في قصر الشعب، وجاء هذا الاستقبال
في اعقاب تصريحات الرئيس الحريري. ولكننا نعلم علاقة
اللواء السيد بقضية المحكمة الدولية وشهود الزور وما الى
ذلك، فما هو قولك؟

الوزير نجار: هل لي ان اعلق على زيارة قام بها
اللواء السيد للرئيس السوري خلال ساعتين؟ وكيف
سأعلق ولا أدري ماذا تم التطرق اليه من نقاش.

الحوادث: ماذا يعني هذا اللقاء بحجمه؟

الوزير نجار: انا اعرف ان العلاقات جيدة بين
الرئيس السوري واللواء السيد، وهي ليست المرة
الاولى التي يستقبله فيها. ولكن ليس من
مسؤوليتي ان اعلق على اللقاء الذي لا يدخل في
صلب مسؤولياتي.

الحوادث: العماد عون اتهمك مجدداً بالمسؤولية عن
التسريب... فما هو قولك؟

الوزير نجار: هذا موضوع اتشوق للتصدي له.
سمعت العماد ميشال عون مرتين. تناولني بطريقة
استوقفتني. لم يتناولني شخصياً، ولكن تظلم
وتذمر من تسريبات. حاولت معرفة ما هي هذه
التسريبات. وبماذا تتعلق؟ الأرجح انها تتعلق
بشيء قضائي، والا لما تناول وزير العدل، ماذا يهمه
اليوم من الموضوع القضائي، ربما يتعلق
بالتحقيقات التي جرت وبصورة خاصة مع العميد
فايز كرم. بكل صراحة، اقول ان لا علم لي لا من قريب
ولا من بعيد بموضوع التسريبات عن العميد كرم.
على العكس، انا حريص جداً على سرية التحقيق.
وهنا اذكر بانه عندما ظهرت اتهامات في الصحف
تتناول احد الموظفين الكبار في شركة خليوية في
بيروت قلت في حينها ان وزير الدفاع الياس المر

الوزير نجار: لست بوارد التعليق على الموقف
السياسي الذي قرر الرئيس الحريري اتخاذه.. انه
موقف متقدم جداً وكما قيل انه يشكل منعطفاً كبيراً
في موضوع العلاقة بين الرئيس الحريري وسوريا.
ولكن يبقى الموضوع القانوني قائماً بحد ذاته،
الموضوع القانوني الذي تلقفته أنا شخصياً بقرار
مني في مجلس الوزراء المنعقد في بيت الدين في
١٨ آب الماضي، والذي وجدت انه من واجباتي ان
اتصدى للموضوع، لانه لا يسع وزير العدل ان يدير
الأذن الطرشاء عندما تثار هذه المسألة امامه في
مجلس الوزراء. هذا الموضوع القانوني منفصل عن
الموضوع السياسي او الادبي او المعنوي.

الحوادث: ولكنه تحدث بالتفصيل عن ان شهود الزور
ضللوا التحقيق، فكيف يجب ان ننظر الى هؤلاء؟

الوزير نجار: متى جئنا الى الموضوع القانوني
والقضائي. فقد تحدثت مهمتي بقرار من مجلس
الوزراء. وهذا القرار ينص على ان المجلس قرر
الطلب الى وزير العدل متابعة اثارة بعض الوزراء
موضوع شهود الزور في معرض التحقيق بجريمة
اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وذلك على
الصعيد القانوني للحصول حسب الأصول على ما
يتوافر من معلومات بهدف الإجابة على عدد من
الاسئلة، على ان ترفع هذه المعلومات الى مجلس
الوزراء فور تلقيها.

الحوادث: ماذا يعني ذلك؟

الوزير نجار: النص تضمن ٣ كلمات مهمة وهي:
على الصعيد القانوني وحسب الأصول ومعلومات.
واين سأعطي كل ذلك، حسب الأصول فور تلقي
مجلس الوزراء. وانا رجل قانون واتقيد بالقانون.
لذلك اعتقد انه صحيح انني معني بالموضوع، ولكن
هناك اصولاً وطريقة للإجابة عن الاسئلة. عندما
يقرر مجلس الوزراء التصدي لهذا الموضوع،
سأكون جاهزاً. وفي بعض الاحيان، اعتقد ان
السكوت او التريث او التصدي للامور وفقاً للأصول
من الامور الواجب اتباعها، لانه كما يقال لسانك
حصانك ان صنته صانك وان خنته خانك. ودعونا
نقول في ما خص هذا الموضوع. انني اسمع وأقرأ
هنا وهناك في الصحف ونشرات الاخبار، همساً
وتدخلاً مباشراً او غير مباشر. وأعد في تخزين كل
ذلك في رأسي. لكن في النتيجة سألتصرف بشكل
مهني ووفقاً للأصول وبكل ضمير وجدية.

الحوادث: ان تنطلق من مكان ما في هذا الموضوع؟

وزير العدل ان حكى فكلامه عادل ومتى
حكى الوزير البروفسور ابراهيم نجار
فهو كلام عادل ومدرس وموزون يجيء



مقروناً بالاستنباء من بعض الاحوال في البلاد.
موقعه محط انظار الجميع خصوصاً ان بين يديه
ملفات وملفات قد ينتقده البعض على ادارته لها،
لكنه يقارنها بالمنطق ومن موقع المجتهد القانوني
العارف بمواقع القانون ومربي الاجيال على حسن
اداء هذه الرسالة يتحاشى الاجابة عما هو خارج
نطاق مهامه. وهو الان يعمل بعيداً عن الاضواء على
قضية شهود الزور ويبدى استعداداً للأفراج عن كل
ما يتعلق بها عندما يطرح الموضوع وفقاً للأصول.

الى مكتبه في وزارة العدل، زنهان نديم الهاشم
وكارول سلوم وميشلين ابي خليل محاولين إفراغ ما
في جعبته من قصص ومسائل ومواقف. فأعلن
صراحة انه لا يعرف اي امر يتعلق بالمحكمة الدولية
والقرار الظني وانه سيتصرف بشكل مهني في
قضية شهود الزور. واكد الوزير نجار اننا امام
مرحلة خطيرة، رافضاً ان يعمد اي كان اراد الانتقام
من رئيس الجمهورية او التصويت في مجلس
الوزراء ان يقيم الدنيا ولا يقعدھا، وقال انه لا
يعتقد ان هناك من يخطط لتغيير الحكومة لان
المعلومات المتوافرة لا تتفق مع مقولة كهذه.

ودعا الحاكم الى اتخاذ تدابير جذرية كي ينتقي
المجال لاي كان الاستقواء بسلاح ضد سلاح الدولة،
كما دعا القضاة الى اعتماد المساواة في ما خص
حادثة برج ابي حيدر.

واكد ان لا علم له لا من قريب ولا من بعيد
بموضوع التسريبات عن العميد فايز كرم وان
العماد ميشال عون تظلم وتذمر من تسريبات لا
يعرف عنها شيئاً. واستبعد حصول تعيينات ادارية
قريبة. وفي ما يلي الحوار الذي أجرته مجموعة دار
الف ليلة وليلة «الحوادث» البيرق «لاريفي دي
لبنان» و المونداي مورنغ» مع وزير العدل:

الحوادث: قال الرئيس الحريري: تسرعنا باتهام دمشق
وارتكبنا اخطاء. وقال: ان شهود الزور ضللوا التحقيق
والحقوا الاذى بسوريا ولبنان وسيسوا الاغتيال. كما قال ان
للمحكمة الدولية نهجها الذي لا علاقة له باتهامات سياسية
كانت متسرة. فما هو تعليق وزير العدل ابراهيم نجار على
هذه الاقوال الصادرة عن رئيس مجلس وزراء لبنان. وهو
الوزير الذي وضعت بين يديه قضية شهود الزور للقيام بنوع
من الفصل فيها؟



الوزير ابراهيم نجار: اعان الله رئيس الجمهورية في ظل التناقضات الداخلية والاقليمية

لفت في مجلس الوزراء الى ان التسريب في هذه المواضيع يناقض سلامة التحقيق، لانه يؤدي الى تحذير البعض. واكد لنا دولة الرئيس المر ان ضباطا توجسوا شراً وخافوا فتركوا البلاد جلسة وتواروا عن الانظار. وحذرت في حينه من ان هذا الموضوع يجب الا يكون مطروحا في الاعلام، وعندها انتقدت انتقاداً لازعاً من قبل الذين كانوا يريدون الافصاح عن المعلومات للقول ان هذا الموظف هو جاسوس. اي بعبارة اخرى ينتقد العماد عون اليوم ما كان يحبذه حلقاؤه بالامس. ولذلك طرحت عليه السؤال: كيف لك ان تعلم ان وزارة العدل هي المسؤولة عن التسريب او القضاء هو المسؤول عن التسريب؟ اصلا، هذا الموضوع ما يزال في عهدة المخابرات وتحت اشراف القضاة المختصين في المحكمة العسكرية. وهذا ما يدركه العماد عون. كان قائداً للجيش ويعلم كيف تجري التحقيقات لدى وجود مسألة تتناول التعامل مع العدو. انها من صلاحيات المحكمة العسكرية. ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية وقاضي التحقيق امام هذه المحكمة. ويعاونها جهاز استخبارات الجيش بالإضافة الى الأجهزة الاخرى. وهذا موضوع لا علاقة له لا بوزير العدل ولا بامر آخر. اصلاً، هنا يجب ان نميز. فهذا الخلط وهذه الكلمات الطنانة الرنانة كالتسريبات. ماذا تعني التسريبات؟ هل ان هذا يعني انه اوقف شخص فكيف نكتم ذلك او كيف يحق لاحد ما

التكتم على توقيف شخص. فتوقيفه والتكتم عن ذلك هو بمنزلة حجز الحرية والتعدي ومخالفة كل المبادئ والقوانين. ما من دولة في العالم بإمكانها التكتم على توقيف شخص، الا اذا عدنا الى ما جرى ايام «الخونتا» الأرجنتينية التي كانت تخفي الناس وتضعهم في الاقبية من دون ان يدري احد بهم، وتبقى الامهات طوال سنوات. يسألن عن ابنائهن، هل خطفوا ام لا؟ خطف شخص والتكتم عنه شيء والافصاح عن توقيف شخص وفقاً للاصول شيء آخر. من واجب الرأي العام معرفة ان فلانا اوقف وقانوننا، يتعين على القضاء الافصاح عن هوية الأشخاص الذين يتم توقيفهم. اما التسريبات عن التحقيقات، فاقراها عبر الصحف مثلي مثل غيري.

الحوادث: من هو المسؤول عن ذلك بראي؟

الوزير نجار: لا اعرف. وهل هذا يعني ان كل ما نشر في الصحف صحيح. لذلك قلت للعماد عون انه من الضروري معرفة من يسرب، وليس انا من عليه اجراء التحقيق لمعرفة هل هناك من تسريب ام لا، واين سنجري هذا التحقيق، لدى جهاز المخابرات او جهاز شعبة المعلومات. هناك اناس مختصون لهذه الغاية. وما علاقة وزير الاعلام بذلك؟ هل بإمكانه ان يمنع الصحف من نشر «تسريبات او معلومات» لدي كلمة واحدة اقولها: ادعوا المتضرر من هكذا تسريب اولاً الى تحديد ما تسرب واقامة الشكوى وفقاً للاصول في هذا الموضوع. حتى الساعة، لا اعرف ما هي التسريبات التي يحكى

عنها. هل يقال ان العميد كرم عميل او انه غير ذلك؟ لا اعرف. لا اسمح لنفسى بالتدخل بهذا الموضوع. الحوادث: هناك معلومات تفيد ان العميد كرم ما زال موقوفاً لدى شعبة المعلومات منذ شهرين؟ الوزير نجار: انا اقرأ الصحف مثلي مثلك. واقرأ تصريحات العميد كرم. وقرات تصريحاً لاحد كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، قال فيه ان الكلام المنقول عن وكلاء العميد كرم ليس صحيحاً. لا بل هناك تجن كبير على الحقيقة. وهذا ما قرأته في الصحف. المحامي يدرك عمله. والحليف السياسي يدرك عمله. سمحت لنفسى ان اقول امراً واحداً للعماد عون هو انه لا يخطيء باعدائه اليوم كما اخطأ مع صديقه بالامس.

الحوادث: اخطأ بحق رئيس الجمهورية...

الوزير نجار: يقول اتنا نتلظى وراء رئيس الجمهورية، لماذا يجب ان اتلظى وراء رئيس الجمهورية، سئلت عن رأيي في الموضوع. واجبت: الله يعين رئيس الجمهورية، هناك تناقضات اقليمية لم يسبق لها مثيل في ظل مفاوضات سلم مباشرة من جهة وفي ظل جبهة قائمة بذاتها بين سوريا ويران وتركيا وحماس وحزب الله من جهة ثانية، فضلاً عن التناقضات الداخلية التي لها اول وما لها نهاية. الله يعين رئيس الجمهورية في حال كهذه. وكما يحلو للجنرال عون ان يكرر، يحلولي ان اكرر.

الحوادث: هل ترى لهذه المفاوضات اي أفق معين؟

الوزير نجار: من المفترض.

الحوادث: ما هو انعكاسها على الساحة اللبنانية لا سيما ان الساحة اللبنانية متأثرة عادة بكل ما يحصل ليس في جوارها فحسب بل في كل انحاء المعمورة؟

الوزير نجار: ما يخشى منه هو انه مع تقدم المفاوضات المباشرة بين فلسطين واسرائيل ان تعمد اسرائيل الى غيرها ربما من القوى الاقليمية الى اثاره امر معين كي يصرف الاهتمام عن تلك المفاوضات وعن امكانية تحقيقها لاهداف معينة. شهدنا الحرب ما بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٩٠، ووجدنا ان لبنان ليس ملتقى التناقضات الاقليمية فحسب. بل هو على حد التعبير الفرنسي «خراج» يساهمون في تغذيته كي لا يلتئم الجرح بهدف صرف النظر عن امور اخرى. لذلك ادعوا اللبنانيين والرؤساء والمسؤولين عن الرأي العام في لبنان الى التقهية، فنحن اليوم امام مرحلة خطيرة جداً، وليس كائناً من كان اراد الانتقام من رئيس الجمهورية او التصويت في مجلس الوزراء «يقم الدنيا ولا يقعدھا» في البلاد. علينا ان نتحلى بالمسؤولية.

الحوادث: احداث برج ابي حيدر الى اين، خصوصاً ان هناك اسما كثيرة متورطة فيها، اين كانوا، من اين حضروا في تلك اللحظة، وماذا كانت مهمتهم؟

الوزير نجار: هناك ملف كامل عن جميع الموقوفين وانتماءاتهم السياسية والفعل الجرمي. تملك كل المعلومات الموثقة. لا يحق لي ان انشر شيئاً. ولكن ورقة الطلب صدرت

اي ان التحقيق اختتم. ولم يعد هناك من شيء اسمه سرية التحقيق، لانه عندما ينتقل الموضوع من التحقيق الى الاحالة على القضاء، فان هذا القضاء مجبر على التعاطي بالموضوع بشكل علني وشفاف. وهنا انتهى التحقيق وبسرعة قصوى. ولدي لائحة عن الاسماء المتورطة. وهذه اللائحة تشير بوضوح الى ما قام به كل فرد من هؤلاء وماذا قال؟ وما هي انتماءاته؟

الحوادث: ماذا اظهرت هذه التحقيقات؟

الوزير نجار: باختصار اقول لك ان ما جرى هو التالي: حصل تلاسن بين سائق جيب «جي ام سي» لون زيتي يقوده حسن حمودة وبين المدعو عمر الطوبجي. حمودة ينتمي الى حزب الله والاخير الى جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية، وذلك في محلة تقاطع في جامع برج ابي حيدر، اذ كان يسير الجيب بسرعة. وهذا التلاسن دفع بوصول اشخاص بعد ١٠ دقائق الى مكان الحادثة لاستطلاع ماجرى، فالتقوا بشخص يدعى غسان العنقدي من جمعية المشاريع. وخلال الحديث، حضر الى المكان بعض الشبان على الدراجات النارية، فقام شجار وتدافع. واقدام احد العناصر على اطلاق النار من مسدس حربي في الهواء، ما ادى الى توتر الوضع، وحصل تبادل لاطلاق النار بين الطرفين. وتطورت الامور فيما بعد. هذه هي الحقيقة، وهذا محضر رسمي. هناك موقوفون في الحادثة. ولكن حادثاً من هذا القبيل غير متعمد وقد وقع قبيل التحضير للافطار.

من وزارة العدل، والبدء بالعمل بتعيينات أخرى.
«الحوادث»: هل هي إدارية؟

الوزير نجار: كلا بل تضم قضايا، كديوان المحاسبة، وعليها العمل على تعيين قضاة جدد لمجلس الشورى وتعزيز الجسم القضائي، وديوان المحاسبة مرتبط كما هو معلوم برئاسة الوزراء وليس بوزارة العدل. لكن هذا ما سوف انكب عليه في القريب العاجل. وكل ذلك يصب في الاسهام في بناء دولة القانون. اما التشكيلات التي حصلت فكانت ضرورية، وتم قبول عدد من القضاة الجدد، في هذا العام وهناك ٤٩ قاضياً جديداً وهؤلاء يخضعون الى التشكيلات، فضلاً عن ان عددا منهم جرى تعيينه في مراكز ١٠ قضاة موزعين ما بين التفتيش والنيابة العامة المالية فضلاً عن تعيين مفوض حكومة لدى مجلس شورى الدولة ورئيس هيئة التشريع، وعدد هؤلاء ١٣ قاضياً. واصبح العدد ٦٣ قاضياً بالإضافة الى تقاعد البعض الآخر، ويبلغ المجموع ٧٣ قاضياً. وفي حال تم تشكيل هؤلاء فان ذلك يعني مضاعفة العدد للوصول في نهاية المطاف الى ١٥٠ قاضياً. لذلك كان لا بد من اجراء التشكيلات. وبهذه المناسبة إرتأتى مجلس القضاء الأعلى ان من عليه احالة الى المجالس التأديبية، لا بد من اخذه بالاعتبار.

«الحوادث»: ماذا عن التعيينات الادارية؟

الوزير نجار: لا علاقة لي بهذه التعيينات، ولكنني استبعد حصولها في القريب العاجل، لأن التعيينات التي تستدعي اكثرية الثلثين في مجلس الوزراء كثيرة، لا سيما في الفئات الاولى في وزارة الداخلية ومنهم المحافظون. هناك ٣٧ موظفاً في الفئة الاولى.

«الحوادث»: ماذا عن تسليح الجيش، فجأة نطرح موضوعاً وننتقل الى موضوع آخر وننساها؟

الوزير نجار: منذ وصولي الى الوزارة، اجد ان هناك «هبات»، «هبات» تحصل في البلاد. ولا سيما «الهبات الاعلامية»، وكان الامر موضة. لكن الموضة في لبنان هي ان اموراً كهذه تمكث لمدة ايام ومن ثم يتم نسيانها، فمن يتذكر اليوم تلة الباروك وقصة بصرحا على سبيل المثال، وكذلك قضية الزيايين فبين الفينة والاخرى، تقوم طفرات. لبنان غريب. وكل الهبات ساخنة. وكان هناك سابقاً على الـ «Scoop»، لبنان يفتخر باعلامه وفي آنوقت عينه هو ضحية اعلامه. وبالتالي انتقل الى جوابي عن السؤال، مصدر سلاح لبنان معروف اما فرنسياً او اميركياً واتحدث عن السلاح وليس عن السياسة. هناك فرنسا والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الاميركية واذا كانت هناك مصادر اخرى، فلن يرفضها أحد ما. يفكرون بالطائرات الروسية، لكن اين هي هذه الطائرات. تحدثوا عنها كثيراً. وتوقفوا عن ذلك.

«الحوادث»: هل سنظل متفانين بتهدئة طويلة الامد؟ هل هناك من خريف ساخن؟

الوزير نجار: نعم سنظل متفانين. وليس هناك من خريف ساخن بل حرارة متوسطة مع هبات وطرقات. واتمنى عدم حصول امر سلبي.

«الحوادث»: هل تؤيد المطالبة بقيام شبكة امان مسيحية؟
الوزير نجار: التوافق المسيحي - المسيحي امر مطلوب. كل خلال يعترى العلاقات بين الطوائف في لبنان اكانت مسيحية او اسلامية تتأثر به كل الطوائف الاخرى. يجب الا نضع «الشكاش». ■

بيروت - كارول سلوم

اعتماد القساوة المطلقة.

«الحوادث»: هل بات القضاء محصناً؟

الوزير نجار: اريد ان اسال سؤالاً هل ان اللبناني اليوم محصن باخلاقه وسلوكه وثقافته وانتمائه وامكان تطبيق القانون عليه بشكل واضح وموضوعي؟ عملنا الكثير على تحسين وتحسين القضاء. ونحن في الاتجاه الصحيح. وتلاحظون النتائج بعد اشهر قليلة.

«الحوادث»: حكى كثيراً عن موعد صدور القرار الظني، فما هي المعلومات الدقيقة عن مواعده؟

الوزير نجار: لا اعرف اي امر يتعلق بالمحكمة الدولية. انا قاريء ومراقب ملتزم.

«الحوادث»: ماذا عن مطالبة البعض بسحب القضية اللبنانية ووقف التمويل عن المحكمة؟

الوزير نجار: هذا كلام سياسي.

لم يتوقع احد ما ان هذا ما سيحصل. وعندما افكر في ان شيئاً غير متعمد من هذا القبيل يؤدي الى ضلوع عدد كبير من الأشخاص فاستغرب وهذا ما يستدعي المطالبة بنزع السلاح. وكلما اختلفنا على موقف سيارة وتلاسناء، وهدد احدهم وقال ساحطم اكبر رأس، فيشتد غضباً الشخص الثاني ويطلق النار بالهواء ويقتل احد ما، فالعوض بسلامتكم على البلد. هذا التخوف من اللاتوازن هذا الموضوع اهم من غيره من المواضيع المطروحة اليوم. من غير المسموح استباحة حرمات المساجد وكرامات الناس والاستقواء والمكابرة. كلها تعطي انطباعاً ان لبنان ليس بدولة قانون، بل مزرعة.

«الحوادث»: ما هو الحل بראيك؟

الوزير نجار: الحل يكمن بحاكم قوي يفرض هيئته مع رفع الغطاء السياسي، كما حصل اكرر لكم،



الوزير نجار مع بعتة دار الف ليلة وليدة، نديم الهاشم، كارول سلوم وميشلين ابي خليل

«الحوادث»: هل تعتقد ان هناك من يخطط لتغيير حكومي؟
هل ان تأليف حكومة جديدة. امر سهل؟
الوزير نجار: لا اعتقد ان هناك من يخطط لتغيير الحكومة، لان المعلومات المتوافرة لا تتفق مع مقولة كهذه.

«الحوادث»: قمة بعيداً الثلاثية اللبنانية - السعودية - السورية التي ذكر في اعقابها انها تؤسس لمرحلة هدوء في البلاد، في ظل توافق الدس. س الذي ظهر جلياً يومها، وجاء ذلك مدعوماً فيما بعد بزيارة أمير قطر الشيخ حمد الميمزة الى لبنان، فهل استست للهدوء، فعلاً؟
الوزير نجار: لدي شعور بان هناك سعياً دائماً لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط، وهناك ارادة سعودية لذلك تقابلها ارادة سورية. ادارة اوباما هي ادارة تسعى الى تهدئة الأوضاع كي لا تقع اي حرب في المنطقة لدى قيام مساع سلمية.

«الحوادث»: هل ان التعيينات القضائية اكتملت؟
الوزير نجار: التعيينات القضائية اكتملت. ويمكن القول بكل فخر واعتزاز اننا الوزارة الوحيدة التي انجزت كل التعيينات. وطلب مني الذهاب الى ابعد

انه تم رفع كل غطاء سياسي عن هؤلاء، اكانوا من قبل حزب الله او جمعية المشاريع. والحمد لله هذا امر جيد. لكن دعوني اذهب الى ابعد من ذلك. الفارق بينها وبين ٧ ايار وما حصل قبل ذلك ان لا غطاء سياسياً لحادثة برج ابي حيدر التي كانت وليدة ساعتها ووقعت من دون تعمد. الا انها اخطرت من ٧ ايار باعتبار انها تدل على مدى هشاشة الوضع الامني والتوتر والجهورية على الاقتتال. وهذا عيب مطلق.

«الحوادث»: كيف نمنع تكرار ما حصل؟ ونقول ان المطلوب منزع السلاح.

الوزير نجار: الرئيس فؤاد شهاب رحمة الله عليه كان يقول جملة وقد ردها بيار الجميل من دون فهم معناها، وهذه الجملة «Noyer Le Boisson»، اي عندما تكون الحاكم وتريد اتخاذ تدابير جزرية يجب اتخاذها بقوة ما بعدها قوة. كي ينتفي المجال لأي كان الاستقواء بسلاح ضد سلاح الدولة. لكن دعونا نتحدث بالقانون. والموقوفون في حادثة برج ابي حيدر اصبحوا امام القضاء، وادعو القضاء الى